موقف الحكومة اللبنانية
من قرار تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧

أ.م.د. حسان ريكان خلف
الجامعة العراقية / كلية الآداب

الملخص

استأثرت دراسة الأحداث والقضايا العربية اهتمام عدد كبير من الباحثين، وقد أخذت القضية الفلسطينية جانباً مهماً كونها القضية المركزية للعرب، إذ وقفت الدول العربية موقفاً مسانداً للشعب العربي الفلسطيني بعد أن أظهرت بريطانيا مساندتها للكيان الصهيوني وسعيها لسحب فلسطين من حظيرتها العربية عن طريق قيام دولة يهودية لتكون وسيلة فعالة لتنفيذ المخططات الاستعمارية في المنطقة العربية .

وكان موقف الحكومة اللبنانية مسانداً لقضية الشعب الفلسطيني مع مواقف الدول العربية الأخرى، وقد لعب رئيس الحكومة اللبنانية رياض الصلح دوراً بارزاً في الدفاع عن قضية فلسطين من خلال حضوره الاجتماعات التي عقدها مجلس الجامعة العربية أو في المحافل الدولية .

تألفت الدراسة من مبحثين، تناول المبحث الأول تطورات القضية الفلسطينية حتى عام ١٩٤٧، أما المبحث الثاني فقد سلط الضوء على موقف الجمعية العامة للأمم المتحدة من القضية الفلسطينية، ورد فعل الحكومة اللبنانية أزاء صدور قرار التقسيم.

Abstract

It accounted for the study of events and Arab issues of interest a large number of researchers, taking the Palestinian issue is an important aspect of being the central cause of the Arabs, with the Arab states stood supportive stance of the Palestinian Arab people after Britain showed its support for the Zionist entity and its quest for the withdrawal of Palestine from the Arab fold by the Jewish state to be an effective way to implement the colonial schemes in the Arab region.

The Lebanese government's position supporting the cause of the Palestinian people with the positions of other Arab countries, and Lebanese Prime Minister Riad Solh played a prominent role in the defense of the

question of Palestine by attending meetings of the Arab League Council or in international forums.

The study consisted of two sections, the first section dealt with developments of the Palestinian issue until 1947, while the second section has highlighted the position of the United Nations General Assembly on the Palestinian issue, and the reaction of the Lebanese government about the release of the partition resolution.

مُقَدِّمَة

استأثرت دراسة الأحداث والقضايا العربية اهتمام عدد كبير من الباحثين، وقد أخذت القضية الفلسطينية جانباً مهماً كونها القضية المركزية للعرب، إذ وقفت الدول العربية موقفاً مسانداً للشعب العربي الفلسطيني بعد أن أظهرت بريطانيا مساندتها للكيان الصهيوني وسعيها لسحب فلسطين من حظيرتها العربية عن طريق قيام دولة يهودية لتكون وسيلة فعالة لتنفيذ المخططات الاستعمارية في المنطقة العربية .

وكان موقف الحكومة اللبنانية مسانداً لقضية الشعب الفلسطيني مع مواقف الدول العربية الأخرى، وقد لعب رئيس الحكومة اللبنانية رياض الصلح دوراً بارزاً في الدفاع عن قضية فلسطين من خلال حضوره الاجتماعات التي عقدها مجلس الجامعة العربية أو في المحافل الدولية .

تألفت الدراسة من مبحثين، تناول المبحث الأول تطورات القضية الفلسطينية حتى عام ١٩٤٧، أما المبحث الثاني فقد سلط الضوء على موقف الجمعية العامة للأمم المتحدة من القضية الفلسطينية، ورد فعل الحكومة اللبنانية أزاء صدور قرار التقسيم.

المبحث الأول

الموقف من تطورات القضية الفلسطينية حتى عام ١٩٤٧

موقف الحكومة اللبنانية ١٩٣١-١٩٤٧ :

شغلت القضية الفلسطينية اهتمام الكثيرين من السياسيين والزعماء العرب ومن بينهم رئيس الحكومة اللبنانية رياض الصلح، الذي كان اهتمامه بالقضية الفلسطينية عملياً، عند حضوره المؤتمر الإسلامي العام الذي عقد في القدس في كانون الثاني ١٩٣١، والذي حضره أيضاً عدد كبير من رجال الحركة العربية المنتسبين إلى مختلف الجمعيات[١]، كان لهذا المؤتمر أهمية خاصة إذ عقده في القدس كان بمثابة تضامن المسلمين من شتى أنحاء الأرض مع القضية الفلسطينية، مما أثار ذلك غيظ الصهيونيين[٢] . كما جاء توقيته مناسباً لا سيما وان افتتاح جلسته الأولى جاء في صباح ليلة المعراج، إذ افتتحها الحاج محمد أمين الحسيني، وبعد أسبوعين من البحث والدراسة قرر المؤتمر انتخاب لجنة تنفيذية ومكتب دائم للجنة أصبح رياض الصلح عضواً فيهما[٣] .

وفي نفس الوقت الذي انعقد فيه المؤتمر الإسلامي انعقد مؤتمر قومي عربي بعنوان (في سبيل الحركة العربية) في بيت عوني عبد الهادي وحضره خمسون عضواً من بينهم رياض الصلح وبعد المداولات تم الاتفاق على وضع الميثاق القومي العربي[٤].

وفي عام ١٩٣٧ وعلى أثر المؤتمرات الصهيونية وآخرها الذي عقد في مدينة زيورخ السويسرية، عقد مؤتمر في دمشق عرف بمؤتمر بلودان العربي[٥]، في الثامن من أيلول عام ١٩٣٧ حضره (٤١١) مندوباً من العراق ومصر وسوريا ولبنان وفلسطين، وكان رياض الصلح من بين المشتركين وخطب في المؤتمر بعد أن أصبح رقيباً لهيئة مكتب المؤتمر التي ترأسها ناجي السويدي، رئيس وزراء العراق آنذاك[٦] أكد المؤتمر أن فلسطين جزء من الوطن العربي وأن للعرب الحق في الدفاع عنها بل من واجبهم أن يفعلوا ذلك، ورفض المؤتمر تقسيم فلسطين[٧] وإنشاء دولة يهودية لأنها تعد تهديداً خطيراً على العالم العربي وقاعدة استعمارية دخيلة فيه، وطالب المؤتمر

بإلغاء تصريح بلفور والانتداب وإبدالهما بمعاهدة تعقد مع بريطانيا وإيقاف الهجرة اليهودية، وعلى جميع الدول العربية مقاطعة البضائع البريطانية في حالة إصرار بريطانيا على تنفيذ التقسيم(٨).

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ وصدور ميثاق منظمة الأمم المتحدة، تطلع العالم إلى نوع جديد من العلاقات الدولية تقوم على أساس المساواة والاحترام المتبادل، فعرض الميثاق على المجلس النيابي اللبناني بغية الموافقة عليه، وخلال الجلسة أثار النائب رياض الصلح قضية فلسطين فقال: "إن الوصاية قد زالت عن الدول التي دعيت إلى المؤتمر بموجب البند (٧٨) من الميثاق، ولما كانت فلسطين لم تدع إليه بسبب الانتداب القائم عليها فالوصاية إ ذا لم تزل قائمة عليها" وخشى رياض الصلح بأن يفسر إقرار الميثاق من قبل اللبنانيين بأنه تنازل ضمني عن المطالبة باستقلال لبنان، فأظهر هذا التخوف بكلمته، وشاركه في ذلك بعض النواب(٩) . وفي نهاية الجلسة وافق المجلس بالإجماع على ميثاق الأمم المتحدة الموقع عليه في سان فرانسيسكو في السادس عشر من حزيران عام ١٩٤٥، ووافق أيضاً على اقتراح يتعلق بفلسطين والأردن هذا نصه "أن المجلس النيابي اللبناني يعتبر أن مصادقته على ميثاق الأمم المتحدة لا ينطوي من قبله على أي اعتراف بالوضع الشاذ المؤقت القائم في فلسطين وشرق الأردن الذين يعتبرهما بلدين عربيين مستقلين وفقاً لمقررات الجامعة العربية، وجميع الأمم المحبة للعدل والسلام في العالم"(١٠) .

إزاء التطورات السريعة للقضية الفلسطينية، وبعد اخفاق المشاريع التي عرضتها الحكومة البريطانية لحل القضية الفلسطينية في مؤتمر لندن(١١)، منها مشروع موريسون (Morrisson)(١٢)، الذي لم يحظ بالموافقة لا من جانب العرب ولا من جانب اليهود، ومشروع بيفن (Bevin) الذي رفض من قبل الجانبين العربي واليهودي أيضاً(١٣) . وأمام هذا الاخفاق أعلن انتهاء المؤتمر وقررت الحكومة البريطانية عرض القضية أمام هيئة الأمم المتحدة(١٤) .

اجتماع مجلس الجامعة العربية ودور لبنان فيه :

في السابع عشر من آذار عام ١٩٤٧ انعقد مجلس الجامعة العربية في دورته العادية في القاهرة، واشترك فيه لبنان بوفد ترأسه رياض الصلح[١٥]، وبحث المجلس في تطور القضية الفلسطينية بعد فشل مؤتمر لندن وتم اتخاذ المقررات الآتية[١٦]:

١- عرض تشكيل لجنة تحقيق دولية من قبل هيئة الأمم .

٢- أن يكون بحث القضية في الهيئة على أساس إعلان استقلال فلسطين .

٣- تأليف لجنة لاتخاذ كافة التدابير الضرورية خلال مباشرة القضية تمدها الحكومات العربية بالأموال اللازمة .

٤- إرسال احتجاج شديد إلى الحكومة البريطانية بصدد الهجوم .

٥- تمد الحكومات العربية (الهيئة العربية العليا) بالأموال لتنفيذ ما هو مطلوب منها في سبيل القضية .

الموقف من زيارة اللجنة الدولية للمنطقة :

طلبت الحكومة البريطانية في الثاني من نيسان عام ١٩٤٧ من هيئة الأمم المتحدة عقد جلسة للجمعية العامة لدراسة القضية الفلسطينية[١٧]، وبناءً على ذلك عقدت هيئة الأمم اجتماعاً في الثامن والعشرين منه، بحثت في القضية . وفي الخامس عشر من أيار قررت تشكيل لجنة تحقيق دولية بعد سعي حثيث من بريطانيا والولايات المتحدة على الرغم من معارضة المندوبين العرب[١٨] .

وعندما زارت اللجنة الدولية المنطقة العربية التي وصلتها في التاسع عشر من تموز عام ١٩٤٧، كان رأي رؤساء الحكومات العربية ومن بينهم رياض الصلح الاتصال بها، فاجتمع ممثلوها في بيروت في العشرين من العام نفسه، إذ ترأس فيها رياض الصلح الوفد اللبناني[١٩]، وأعدوا مذكرة جماعية باسمهم تلاها أمام اللجنة في الثاني والعشرين من تموز في صوفر حميد فرنجية وزير خارجية لبنان، حيث استنكرت المذكرة مسألة التحقيق الدولية بعد أن أشبعت القضية تحقيقاً وتضمنت الحجج والمستندات الدولية والتاريخية والطبيعية لعروبة فلسطين وحقها في الاستقلال والسيادة

العربية، وفندت مزاعم اليهود، وقررت أن الحل الوحيد هو قيام حكومة عربية مستقلة في فلسطين يتمتع فيها العرب واليهود بالحقوق والواجبات الدستورية[٢٠] .

نشرت اللجنة الدولية تقريرها في أيلول عام ١٩٤٧ فجاء مناقضاً لأماني العرب إذ اشتمل على اتفاق أعضاء اللجنة حول وجوب إنهاء الانتداب واستقلال فلسطين وإنشاء إدارة دولية خاصة للأماكن المقدسة . وانقسامهم بعد ذلك إلى أكثرية وأقلية أوصت الأكثرية بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، وعينت فترة انتقال سنتين تظل بريطانيا فيهما لتنفيذ المشروع ويسمح فيها بدخول مائة وخمسين ألف يهودي بينما اقترحت الأقلية قيام حكومتين مستقلتين استقلالاً ذاتياً يجمعهما اتحاد مركزي ورئاسة دولة واحدة ودستور واحد ورؤية واحدة وأن تتناول سلطة الاتحاد قضايا الدفاع والخارجية والمصالح الاقتصادية المشتركة وأن تنحصر الهجرة اليهودية بالمنطقة اليهودية على أن تكون في نطاق استيعاب تقرره لجنة مشتركة[٢١].

الدور اللبناني في اجتماعات الجامعة العربية :

اجتمعت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في صوفر بلبنان منتصف أيلول عام ١٩٤٧، برئاسة رياض الصلح الذي دعا في ختام الجلسة مراسلي الصحف وتلا عليهم بياناً وضح فيه بأن اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية عقدت اجتماعاتها في صوفر ونظرت في القضايا العربية عموماً وفي القضية الفلسطينية بنوع خاص واتخذت اللجنة في شأنها بالإجماع على أن: "ترى اللجنة السياسية للجامعة العربية إن مقررات لجنة التحقيق المنبثقة عن هيئة الأمم المتحدة تنطوي على إهدار واضح لحقوق عرب فلسطين الطبيعية في الاستقلال، كما تنطوي على خرق لجميع العهود التي قطعت للعرب وبالذات المبادئ التي تقوم عليها منظمة الأمم المتحدة وترى تنفيذ هذه المقترحات خطراً محققاً يهدد الأمن في فلسطين والسلام في البلاد العربية جميعها، ولذلك فقد وطدت العزم تحقيقاً لاستقلال فلسطين وحريتها ودفاعاً عن ذات كيان الدولة العربية على أن تقاوم بجميع الوسائل العلمية الفعالة تنفيذ هذه المقترحات وتنفيذ كل تدبير آخر لا يؤدي إلى تحقيق استقلال فلسطين كدولة عربية"[٢٢] .

وعلى أثر هذه المقررات صرح رياض الصلح بأنه فخور باتخاذ هذه القرارات على أرض لبنان، وقال في الوقت نفسه أن مقررات سرية اتخذتها اللجنة السياسية في اجتماعاتها وإنها ستعرض مع المقررات العلنية على مجلس الجامعة العربية[٢٣] . وقررت اللجنة إرسال المذكرات إلى حكومتي الولايات المتحدة وبريطانيا[٢٤]، كما قررت تشكيل لجنة فنية تعين كل حكومة مندوباً عنها ومهمتها معرفة حاجات فلسطين وتنسيق المعونة المادية التي تقدمها الحكومات العربية[٢٥]، فضلاً عن أن لبنان لا يزال يمد عرب فلسطين بالعون والتأييد إذ تبرع رياض الصلح بألفي ليرة لبنانية[٢٦] .

وفي تشرين الأول عام ١٩٤٧ اجتمعت اللجنة الفنية في بيروت التي قررت اللجنة السياسية تشكيلها ودرست الموقف في ضوء ما لديها من معلومات وتقارير، وحتى أن رياض الصلح رئيس الحكومة شهد بعض جلساتها مما يؤكد مدى اهتمام رياض الصلح والجانب اللبناني بالقضية[٢٧] .

وفي السابع من تشرين الأول انعقد مجلس الجامعة العربية واشترك فيه لبنان بوفد ترأسه رياض الصلح[٢٨] . الذي قرأ رسالة بعث بها رئيس جمهورية لبنان بشارة الخوري إلى المجلس وألقى بعدها كلمة بوصفه رئيساً للدورة تحدث فيها عن تطورات القضية الفلسطينية وقال: "إنها تجتاز اليوم أدق مراحلها وأن تقرير لجنة التحقيق جاء مخيباً وها هي القضية مطروحة على بساط البحث أمام الهيئة العامة للأمم المتحدة"[٢٩].

المبحث الثاني

موقف الجمعية العامة للأمم المتحدة من القضية الفلسطينية

صدور قرار التقسيم وموقف الحكومة اللبنانية منه :

في التاسع والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٤٧ اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً يقضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية واتخاذ وضع دولي لمدينة القدس، وعرف هذا القرار بقرار رقم (١٨١) بعد أن أيدته ثلاث وثلاثون دولة ورفضته ثلاثة عشرة دولة وامتنعت عشر دول عن التصويت[٣٠] .

وعلى أثر هذا القرار صرح رياض الصلح في مؤتمر صحفي في بغداد أثناء زيارته لها[٣١]، بأنه يدعو الجامعة العربية إلى عقد مؤتمر في القاهرة لمناقشة القرارات التي اتخذت من أجل فلسطين، وذكر بأن قرار التقسيم الذي اتخذته الأمم المتحدة لم يكن مفاجئاً له لأنه كان دائماً متشائماً من النتيجة لكنه واثق من أن هذه النتيجة لن تحصل، وذكر بأن هذا القرار هو اختبار للعرب وإلا سوف يستهان بهم في جميع أنحاء العالم، على كونهم منغمرين في الكلام الكثير وبدون أفعال، وأضاف بأنها قضية حياة وموت "وهدفنا ليس منع الاعتداء ضد فلسطين ولكن الحفاظ على وحدتنا ولا نريد شعب أجنبي في وسطنا"، وختم الصلح الحديث بأنه "سوف تنسق خططنا من أجل وحدة فلسطين واستقلالها"[٣٢] .

وأثناء وجود الصلح في بغداد قابله أحد الصحفيين في القصر الأبيض ووجه له سؤالاً واحداً هو موقف الجامعة العربية من قضية فلسطين فأجاب بأن الجامعة العربية في اجتماعها الأخير الذي عقدته في صوفر قد درست جميع الاعتبارات التي تؤدي إلى تحقيق الأماني، وأضاف بأن الاجتماع القادم للجامعة الذي سيعقد سيكون مظهراً صحيحاً لقوة البلاد العربية ونضالها في سبيل فلسطين[٣٣] .

وبعد عودة رئيس الجمهورية اللبنانية بشارة الخوري ورئيس وزرائه رياض الصلح من بغداد، عقد المجلس النيابي جلسة بصدد قرار تقسيم فلسطين، بتاريخ الخامس من كانون الأول عام ١٩٤٧، خصصت للبحث في القضية الفلسطينية وتطوراتها، وقد تحدث عدد كبير من النواب فنددوا بقرار التقسيم وبالسياسة المناهضة للعرب وأيدوا تأييداً مطلقاً حقوق الشعب العربي الفلسطيني وأبدوا رغبة صادقة في دعمها[٣٤]، أما رياض الصلح فأيد ما جاء في كلمات النواب الخطباء، وحدد خطة حكومته قائلاً: "إن خطة الحكومة صريحة ظاهرة لا يعتريها شك ولا تردد فهي بالنسبة لاعتبارات لبنانية خاصة ولاعتبارات عربية عامة بالنسبة لحياة لبنان ومستقبله القومي. ليس فقد عدم الاعتراف بهذا القرار الجائر بل رفضه رفضاً باتاً، بل خطة الحكومة الجهاد في سبيل عدم تنفيذه"[٣٥] .

وفي ختام الجلسة وافق المجلس النيابي بالإجماع على مشروع قانون مقدم من الحكومة يقضي بفتح اعتماد إضافي قدره مليون ليرة لمساعدة عرب فلسطين، وكذلك على اقتراحين، الأول برفض قرار التقسيم والعمل على محاربته، والثاني التبرع براتب شهري من قبل النواب والوزراء إلى صندوق إعانة فلسطين[٣٦] .

وعلى أثر الاستياء وحالة الاستنكار التي حدثت في لبنان عند سماعها قرار التقسيم صرح رياض الصلح بأن: "لا شيء يمكن أن يحمل العرب على العدول عن اعتزامهم منع تنفيذ قرار هيئة الأمم بشأن تقسيم فلسطين وقال أن الجامعة العربية أجمعت أمرها على تحرير فلسطين مهما بذلت في سبيل ذلك من تضحيات"[٣٧] .

بيان اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية :

عقدت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في الأسبوع الثاني من كانون الأول ١٩٤٧ اجتماعات عديدة في القاهرة واشترك لبنان فيها بوفد ترأسه رياض الصلح[٣٨] . الذي صرح على أثر وصوله بأن الجيش اللبناني لا يزال مرابطاً على الحدود اللبنانية الفلسطينية وأنه متأهب للدفاع عن فلسطين وتنفيذ قرارات الجامعة العربية، وأن حركة التطوع في لبنان قائمة وأن دور العمل الفعلي قد جاء[٣٩] .

وفي ختام الاجتماعات التي تمت برئاسة رياض الصلح أذاعت اللجنة السياسية باسم الحكومات العربية بياناً خطيراً في السابع عشر من كانون الأول ١٩٤٧ جاء فيه: "إن حكومات دول الجامعة العربية تقف صفاً واحداً في جانب شعوبها في نضالها لدفع الظلم عن إخوانهم العرب وتمكينهم من الدفاع عن أنفسهم ولتحقيق استقلال فلسطين ووحدتها، واستنكروا فيه التقسيم وعدوه باطلاً من أساسه وإن الذي قاموا بهذا العمل وحدهم يتحملون مسؤولية الفتن والاضطرابات التي أثاروها"[٤٠] .

ولقد وصف هذا الاجتماع من قبل بعض المختصين على كونه أهم نقطة تحول في تاريخ العالم العربي أي القيام بالعمل الجاد وليس الكلام وحده[٤١] .

وفي التاسع والعشرين من كانون الأول عام ١٩٤٧ أي بعد اجتماعات اللجنة السياسية للجامعة عاد مجلس النواب اللبناني إلى الاجتماع فأدلى رئيس الوزراء بنتائج أبحاث القاهرة إذ لقي التأييد التام من قبل المجلس[٤٢] .

هكذا أظهرت الحكومة اللبنانية موقفاً مسانداً للقضية الفلسطينية في كافة مراحلها أنها عدت قضية فلسطين ومصيرها يرتبط ارتباطاً مباشر بها بحكم العروبة والحدود المشتركة والأمن المشترك الذي يتأثر أحدهما بالآخر .

الخاتمة

أظهرت الدراسة بأن القضية الفلسطينية كانت الحدث البارز خلال تلك الفترة، إذ أنها لم تكن بمعزل عن اهتمام الدول العربية، وكانت الحكومة اللبنانية إحدى الحكومات العربية التي حرصت على كسب القضية لصالح الشعب العربي الفلسطيني وتبين ذلك من خلال الدور البارز الذي لعبه رئيس الحكومة رياض الصلح إذ كان عنصراً فاعلاً سواء في اجتماعات مجلس الجامعة العربية أو في المحافل الدولية .

وعلى الرغم من المساعي الحثيثة التي قامت بها الحكومة اللبنانية من أجل نصرة القضية الفلسطينية إلا أن الدعم الفاعل من قبل الحكومة البريطانية للكيان الصهيوني فضلاً عن التأييد الدولي له حال دون نجاح لبنان والدول العربية الأخرى في تقرير مصير الشعب الفلسطيني .

هذا وتوجت مواقف الحكومة البريطانية المساندة للصهاينة بصدور قرار التقسيم (١٨١)، ولكن الدول العربية ومن بينها لبنان لم تيأس أو تقف مكتوفة الأيادي إزاء معاناة الشعب الفلسطيني على أيدي الصهاينة وإنما تواصلت المناقشات لحسم القضية بما يتوافق مع تطلعات وأماني الشعب العربي .

هوامش لبحث ومصادره:

(١) كامل محمد خلة، فلسطين والانتداب البريطاني (١٩٢٢-١٩٣٩)، مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٤٧، ٣٢٩-٣٣٠.

(٢) عبد الوهاب الكيالي، تأريخ فلسطين الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط٢، ١٩٧٣، ص٢٦٧ .

(٣) محمد عزة دروزة، المصدر السابق، ص٨٣-٨٥ ؛ كامل محمد خلة، المصدر السابق، ص٣٣٠.

(٤) جاء في نص الميثاق على الوجه التالي:

المادة الأولى: أن البلاد العربية وحدة تامة لا تتجزأ وكل ما يطرأ عليها من أنواع التجزئة لا تقره الأمة ولا تعترف به.

المادة الثانية: توجه الجهود في كل قطر من الأقطار العربية إلى جهة واحدة هي: استقلالها التام كاملة موحدة ومقاومة كل فكرة ترمي إلى الاقتصار على العمل للسياسات المحلية والإقليمية.

المادة الثالثة: لما كان الاستعمار بجميع أشكاله وصيغه يتنافى كل التنافي مع كرامة الأمة العربية وغايتها العظمى فإن الأمة العربية ترفضه وتقاومه بكل قواها .

(٥) لقد طلبت اللجنة العربية إذناً من السلطات البريطانية بعقد مؤتمر عربي عام كما فعل اليهود فأبت بحجة خوف التهيج، لذلك اتفقت مع لجنة الدفاع عن فلسطين في سوريا على عقد المؤتمر في بلدان (سوريا) وخلالها أرسلت الدعوات إلى مختلف الشخصيات العربية . ينظر: محمد عزة دروزة، المصدر السابق، ص١٨٣ .

(٦) مجلة الرابطة العربية، عدد ٦٨، ٢٢/أيلول/١٩٣٧، ص٣٤ .

(٧) أعان قرار تقسيم فلسطين في تموز ١٩٣٧ من قبل لجنة التحقيق الملكية البريطانية والتي عرفت باسم (لجنة بيل) نسبة إلى رئيسها الابريل بيل، شكلت بريطانيا هذه اللجنة في ١٧/آب/١٩٣٦ وضمت: هوراس رامبو نائب لرئيس اللجنة وعضوية لوكاس هاموند، وليام كارتز، موريس، ريجنالد كوبلاند، أصدرت اللجنة تقريراً استغرقت العمل فيه ستة أشهر عرف (الكتاب الأبيض رقم ٥٤٧٩ بتاريخ ١٩٣٧) بموجبه قسمت البلاد إلى ثلاثة أقسام هي دولة عربية ودولة يهودية، ومنطقة تضم الأجزاء الستراتيجية والدينية وتبقى تحت الانتداب. ينظر: الحكومة البريطانية، تقرير اللجنة الملكية لفلسطين، مطبعة حكومة فلسطين (د.ت)، ص٧-١١، ٥٢ .

(٨) مجلة الرابطة العربية، عدد ٦٧، ١٥/أيلول/١٩٣٧، ص٩٨ ؛ بدر الحاج، الجذور التاريخية للمشروع الصهيوني في لبنان، دار مصباح للفكر، بيروت، ١٩٨٢، ص١١٣.

(٩) بشارة خليل الخوري، حقائق لبنانية، ج٢، منشورات أوراق لبنانية، ١٩٦١، ص١٥٠.

(١٠) بشارة خليل الخوري، حقائق لبنانية، ص١٥١ .

(١١) عقد المؤتمر في ١٠/أيلول/١٩٤٦ حتى ٢/تشرين الأول/١٩٤٦ وعقد أيضاً من ٢٨/كانون الثاني/١٩٤٧ واستأنف حتى التئم في ١٢/شباط/١٩٤٧ .

(١٢) سمي بهذا الاسم نسبة لرئيس وزراء بريطانيا وزعيم البرلمان العمالي (هربرت موريسون)، ينص هذا المشروع على تقسيم فلسطين إلى أربع مناطق إدارية: عربية، يهودية، ومنطقة القدس على أن تدار من قبل سلطة دولية، وأخيراً منطقة النقب، على أن تؤلف البلاد بأكملها دولة واحدة، وتتمتع كل منطقة باستقلال ذاتي، وأن تدار منطقة النقب من قبل حكومة مركزية تخض لحكومة الانتداب، للمزيد من التفاصيل ينظر: مهدي عبد الهادي، المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية (١٩٣٤-١٩٧٤) بيروت، ١٩٧٥، ص٧٤-٧٥ .

(١٣) تضمن مشروع بيفن استمرار الانتداب البريطاني على فلسطين خمس سنوات تنشأ خلالها حكومات ومجالس محلية عربية ويهودية تتمتع باستقلال ذاتي والسماح بإدخال ١٠٠ ألف مهاجر إلى فلسطين كل سنتين، وعند انتهاء الخمس سنوات يتم انتخاب جمعية تأسيسية فإذا توصل النواب العرب واليهود إلى اتفاق تقام دولة مستقلة دون تأخير، وإذا لم يتوصل الطرفان إلى اتفاق تطلب الوصاية التابع لهيئة الأمم المتحدة . للمزيد من التفاصيل ينظر: طاهر خلف البكاء، مشاريع تقسيم فلسطين ١٩٣٦-١٩٤٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٨٣، ص١٩٢-١٩٣ .

(١٤) بيان نويهض الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين (١٩١٧-١٩٤٨) بيروت، ١٩٨١، ص٥٦٥ .

(١٥) ضم الوفد اللبناني خلال سفره إلى القاهرة أيضاً كميل شمعون وهنري فرعون وسامي الخوري وزير لبنان المفوض في مصر، على أن كميل شمعون يتجه من لندن إلى القاهرة ليلتحق بالوفد . ينظر: بشارة الخوري، المصدر السابق، ج٣، ص٢٥-٢٦ ؛ جريدة لواء الاستقلال، عدد ١٤٢ بتاريخ ١٧/آذار/١٩٤٧ .

(١٦) مجموعة قرارات مجلس جامعة الدول العربية (١٩٤٥-١٩٥٥)، ج١، ص٣٤-٣٧ .

(١٧) أحمد الشقيري، المصدر السابق، ص٢١٨ .

(١٨) ضمت اللجنة الدولية مندوبين من أستراليا وكندا وتشيكو سلوفاكيا وغواتيمالا والهند وهولندا وإيران والبيرو والسويد والأوروغواي . ينظر: قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٥/أيار/١٩٤٧ في ملف وثائق فلسطين، وزارة الإرشاد القومي، ج١، القاهرة، ١٩٦٩، ص٨٩٥ ؛ طاهر خلف البكاء، المصدر السابق، ص١٩٨ .

(١٩) بشارة الخوري، المصدر السابق، ج٣، ص٥٥ .

(٢٠) حسان حلاق، التيارات السياسية في لبنان (١٩٤٣-١٩٥٢)، معهد الانتماء العربي، بيروت، ١٩٨١، ص٤٦٠ .

(٢١) محمد عزة دروزة، المصدر السابق، ج٢، ص٩٦-٩٧ .

(٢٢) للمزيد من التفاصيل حول المقررات التي اتخذتها اللجنة ينظر: د.ك.و، ٣١١/٤٨٧٣، تقارير المفوضية العراقية في بيروت، كتاب وزارة الخارجية إلى الديوان الملكي (قرارات سرية)، و ٢٨، ص٦٣-٦٤ ؛ جريدة لواء الاستقلال، عدد ١٨٨ بتاريخ ٢١/أيلول/١٩٤٧ ؛ بيان نويهض، الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين (١٩١٧-١٩٤٨)، بيروت، ١٩٨١، ص٨٢٥-٨٢٦ .

(٢٣) مجلة العالم العربي (القاهرة)، العدد ٨، ١٩٤٧، ص٨-٩ .

(٢٤) د.ك.و، ٣١١/٤٨٧٣، تقارير المفوضية العراقية في بيروت، كتاب وزارة الخارجية إلى الديوان الملكي، و٢٤، ص٤٧ .

(٢٥) محمد عزة دروزة، المصدر السابق، ج٢، ص١٠٠-١٠١ .

(٢٦) كذلك تبرع بشارة الخوري رئيس جمهورية لبنان بخمسة آلاف ليرة لبنانية . ينظر: جريدة لواء الاستقلال، عدد ١٩١، ٢٤/أيلول/١٩٤٧ .

(٢٧) محمد عزة دروزة، المصدر السابق، ج٢، ص١٠٢ ؛ حسان حلاق، المصدر السابق، ص٤٦٥.

(٢٨) ضم الوفد اللبناني الذي ترأسه رياض الصلح كل من حبيب أبو شهلا، أحمد الأسعد، فيليب تقلا، الشيخ سامي الخوري، فؤاد عمون، محمد علي حمادة، إبراهيم عازار، شحادة الغصين . ينظر: مجلة العالم العربي، العدد ٨، ١٩٤٧، ص٩ ؛ جريدة لواء الاستقلال، عدد ٢٠٢، بتاريخ ٨/تشرين الأول/١٩٤٧ .

(٢٩) لواء الاستقلال، عدد٢٠٣ بتاريخ ٩/تشرين الأول/١٩٤٧ .

(٣٠) الدول التي صوتت لصالح القرار: النرويج، الفلبين، بارغواي، بيرو، بنما، بيلو، كندا، نيوزلندا، نيكاراغوا، أستراليا، بلجيكا، بوليفيا، البرازيل، روسيا، كوستاريكا، تشيكو سلوفاكيا، الدانمارك، الدومينيكان، الإكوادور، فرنسا، غواتيمالا، هاييتي، أيسلندا، ليبيريا، لوكسمبورج، هولندا، بولندا، السويد، أوكرانيا، اتحاد جنوب أفريقيا، الاتحاد السوفيتي، الولايات المتحدة، أوروغواي، فنزويلا، أما الدول التي صوتت ضد القرار فهي: أفغانستان، كوبا، مصر، اليونان، الهند، إيران، العراق، لبنان، باكستان، المملكة العربية السعودية، سوريا، اليمن، تركيا، أما الدول التي امتنعت عن التصويت فهي: الأرجنتين، تشيلي، الصين، كولومبيا، السلفادور، الحبشة، هندوراس، المكسيك، المملكة المتحدة، يوغسلافيا، وتغيب مندوب سيام (تايلندا) . ينظر: طاهر خلف البكاء، المصدر السابق، ص٢١٩-٢٢٠ ؛

Geneis dankurzman 1948 the first arad – Israeli war , New York , 1972 , pp . 153-154 ; Nicola ziadeh , op – cit . p. 97 .

(٣١) وصل الصلح بغداد مع وفد لبناني رئاسة بشارة الخوري بتاريخ ٢٩/تشرين الثاني واستمر إلى كانون الأول/١٩٤٧ ينظر :

Eygeni Elie abouch did , thirty years of Lebanon and syria1917-1947 , berut , 1948 . pp 13 – 32 .

(32) Ibid , pp . 32-33 .

(٣٣) جريدة بريد الجمعة (عراقية)، عدد ٣٣ بتاريخ ٥/كانون الأول/١٩٤٧ .

(٣٤) مضبطة الجلسة العاشرة لمجلس النواب اللبناني المنعقدة في ٥/كانون الأول/١٩٤٧، ص٣١١-٣٢٧ .

(٣٥) المصدر نفسه، ص٣٢٤ .

(٣٦) الجلسة العاشرة لمجلس النواب اللبناني، ص٣٢٥-٣٢٧ .

(٣٧) مجلة العالم العربي، عدد ٩، بتاريخ ١٠/كانون الأول/١٩٤٧، ص٧ .

(٣٨) بشارة الخوري، المصدر السابق، ج٣، ص٨١ ؛ مجلة العالم العربي، عدد ٩ بتاريخ ١٠/كانون الأول/١٩٤٧، ص٣٦ .

(٣٩) جريدة النهضة (عراقية)، عدد ٦٨، بتاريخ ٩/كانون الأول/١٩٤٧ .

(٤٠) محمد عزة دروزة، المصدر السابق، ج٢، ص٢٩-٣٠ .

(41) Abouchdid , op-cit , p. 44 .

(٤٢) ينظر: مضبطة الجلسة الحادية عشر لمجلس النواب اللبناني بتاريخ ٢٩/كانون الأول/١٩٤٧، ص٣٢٩-٣٤١ .

المصادر

١. بدر الحاج، الجذور التاريخية للمشروع الصهيوني في لبنان، دار مصباح للفكر، بيروت، ط١، ١٩٨٢
٢. بشارة خليل الخوري، حقائق لبنانية، ج٢، منشورات أوراق لبنانية، ١٩٦١
٣. بيان نويهض، الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين (١٩١٧-١٩٤٨)، بيروت، ١٩٨١
٤. حسان حلاق، التيارات السياسية في لبنان (١٩٤٣-١٩٥٢)، معهد الانتماء العربي، بيروت، ١٩٨١ .
٥. الحكومة البريطانية، تقرير اللجنة الملكية لفلسطين، مطبعة حكومة فلسطين (د.ت)
٦. طاهر خلف البكاء، مشاريع تقسيم فلسطين ١٩٣٦-١٩٤٨، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٨٣
٧. عبد الوهاب الكيالي، تأريخ فلسطين الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط٢، ١٩٧٣ .
٨. قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٥/أيار/١٩٤٧ في ملف وثائق فلسطين، وزارة الإرشاد القومي، ج١، القاهرة، ١٩٦٩
٩. كامل محمد خلة، فلسطين والانتداب البريطاني (١٩٢٢-١٩٣٩)، مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٤٧ .
١٠. مهدي عبد الهادي، المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية (١٩٣٤-١٩٧٤) بيروت، ١٩٧٥

المجلات والدوريات

١١. جريدة النهضة (عراقية)، عدد ٦٨، بتاريخ ٩/كانون الأول/١٩٤٧ .
١٢. جريدة بريد الجمعة (عراقية)، عدد ٣٣ بتاريخ ٥/كانون الأول/١٩٤٧ .
١٣. جريدة لواء الاستقلال، عدد ١٩١، ٢٤/أيلول/١٩٤٧ .
١٤. جريدة لواء الاستقلال، عدد ٢٠٢، بتاريخ ٨/تشرين الأول/١٩٤٧ .
١٥. لواء الاستقلال، عدد٢٠٣ بتاريخ ٩/تشرين الأول/١٩٤٧ .

١٦. مجلة الرابطة العربية، عدد ٦٧، ١٥/أيلول/١٩٣٧
١٧. مجلة الرابطة العربية، عدد ٦٨، ٢٢/أيلول/١٩٣٧
١٨. مجلة العالم العربي، العدد ٨، ١٩٤٧
١٩. مضبطة الجلسة العاشرة لمجلس النواب اللبناني المنعقدة في ٥/كانون الأول/١٩٤٧.

المصادر الاجنبية

20. Eygeni Elie abouch did , thirty years of Lebanon and syria1917-1947 , berut , 1948 .
21. Geneis dankurzman 1948 the first arad – Israeli war , New York , 1972 , pp . 153-154 ; Nicola ziadeh , op – cit